الإطار القانوني للمرفق العام الالكتروني في فلسطين

سليمان أسامة سليمان أبو سلامة

عضو هيئة تدريسية بكلية الحقوق – جامعة الإسراء–غزة

أولاً– موضوع البحث وأهميته:

أحدثت الثورة الالكترونية تطوير في المجتمعات الإنسانية إذ أصبحت جزءاً من الحياة اليومية للأفراد، ونظاماً لا تخلو منه أي إدارة عامة، كما أن هذه الثورة التكنولوجية أجرت تغييراً في المجال الاقتصادي والاجتماعي والحكومي والقضائي والإداري والتشريعي، حيث تغلغلت التقنيات الالكترونية والتكنولوجية في المؤسسات الطبية والتعليمية والقضائية والإدارية وأصبحت تقوم بأنشطتها ومهامها من خلال النظام الالكتروني؛ بالتالي من هنا ظهر المرفق العام الالكتروني حين اتجهت الإدارات العامة في الدولة لاستخدام العالم الافتراضي للقيام بمهامها ووظائفها اليومية بغرض تحقيق المصلحة العامة ولما يتسم به العمل في النظام الالكتروني من سهولة وسرعة ودقة في العمليات الإدارية، لهذا كله فقد اتجهت دولة فلسطين نحو تفعيل النظام الالكتروني في مرافقها العامة وأصدر المشرع الفلسطيني العديد من التشريعات التي تستهدف تنظيم الأنشطة والأعمال المنبثقة عن المرافق العامة الالكترونية، وكان للقضاء الإداري الفلسطيني دور كبير في إرساء مشروعية الأعمال القانونية الصادر عن المرافق العامة الالكترونية في فلسطين، وهذا يدعونا للبحث في ماهية المرفق العام الالكتروني وما الأهمية المترتبة على تبني المرافق العامة الالكترونية في دولة فلسطين وثم نتناول استعراض نماذج تطبيقية للمرافق عامة الكترونية وانتهاءً بالتطرق للبحث حول مدى مشروعية المرافق العام الالكترونية والأعمال القانونية والمادية الصادرة عنها ثم نوضح دور المشرع والقضاء الفلسطيني في إظهار إطار هذه المشروعية ونخلص في الختام لأهم النتائج والتوصيات التي توصل لها الباحث.

ثانياً- مشكلة البحث:

استخدام المرفق العام الالكتروني للوسائل الالكترونية للقيام بالأعمال القانونية والمادية يحتاج لنصوص تشريعية فلسطينية تنظم هذه التصرفات وتضفي المشروعية عليها، ويتطلب دراسة تحليلية للتشريعات الفلسطينية وبيان مدى ملائمتها مع الواقع الالكتروني، ويعزز ذلك قلة الدراسات الفلسطينية التي تتناول بالدراسة للنظام القانوني الذي يحكم المرفق العام الالكتروني في فلسطين.

ثالثاً- منهجية البحث:

يقتضي منا البحث الاستناد إلى المنهج التحليلي للنصوص التشريعية الفلسطينية والأحكام القضائية الصادرة عن محكمة العدل العليا الفلسطينية المتعلقة بالمرفق العام الالكتروني مع الاستعانة بآراء الفقهاء حول هذا الموضوع.

رابعاً- تساؤلات البحث:

يدور هذا البحث حول تساؤل رئيس، وهو ما مدى مشروعية نشاط المرفق العام الالكتروني في النظام القانوني الفلسطيني؟ وينبثق عن هذا التساؤل عدة أسئلة وهي كالتالي:

١. ماهية المرفق العام الالكتروني، وما تكييفه القانوني؟

٢. كيف أثر التطور الالكتروني على نشاط وموظفي المرفق العام؟

٣. ما مدى مشروعية تصرفات الإدارة في ظل النظام الالكتروني؟

٤. هل تأثرت القواعد التي تحكم المرفق العام بالتطور الالكتروني؟

٥. هل وُفِقَ المشرع الفلسطيني في تنظيم الأعمال القانونية المتصلة بالمرفق العام الالكتروني؟

خامساً- خطة البحث:

يستلزم منا هذا البحث تقسيم البحث لمبحثين الأول نتحدث به عن مفهوم المرفق العام الالكتروني والطبيعة القانونية التي يتمتع بها المرفق العام ومن ثم بيان بعض التطبيقات على المرافق العامة الالكترونية، وفي المبحث الثاني نتناول الحديث عن دور كل من القضاء والمشرع الفلسطيني في إرساء مشروعية المرفق العام الالكتروني؛ لذا تم تقسيم البحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية المرفق العام الالكتروني وتطبيقاته

المطلب الأول: مفهوم المرفق العام الالكتروني وطبيعته القانونية

المطلب الثاني: تطبيقات المرفق العام الالكتروني في فلسطين

المبحث الثاني: مشروعية المرفق العام الالكتروني في فلسطين

المطلب الأول: دور القضاء الإداري في إرساء مشروعية المرفق العام الالكتروني

المطلب الثاني: دور المشرع الفلسطيني في تنظيم المرفق العام الالكتروني

المصادر:

أولاً: الكتب العامة:

١. إبراهيم بدر شهاب، معجم مصطلحات الإدارة العامة، ط١، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع "دار البشير"، عمان، الأردن، ١٩٩٨.

٢. إبراهيم عبد العزيز شيحا، الوسيط في مبادئ وأحكام القانون الإداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٩.

٣. سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري "دراسة مقارنة"، (د.ط)، دار الفكر العربي، ١٩٩٦.

٤. سليمان محمد الطماوي، مبادئ علم الإدارة العامة، ط٢، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٦٣.

٥. عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الإداري "دراسة مقارنة لأسس ومبادئ القانون الإداري وتطبيقها في لبنان"، (د.ط)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.س).

٦. محمد سليمان شبير، مبادئ القانون الإداري في فلسطين – سلطات الإدارة ووسائل النشاط الإداري "الضبط الإداري، القرار الإداري، العقد الإداري، المرفق العام، الموظف العام"، ج٢، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٥.

٧. محمود محمد حافظ، القرار الإداري "دراسة مقارنة"، (د.ط)، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، (د.س).

٨. محمود محمد حافظ، نظرية المرفق العام "فكرة المرفق العام، نشأتها، تحديدها، تطورها، إنشاء المرافق العامة، وتنظيمها، وإلغاءها، أنواع المرافق العامة"، (د.ط)، دار النهضة العربية، ، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٢.

ثانياً: الكتب الخاصة:

١. إبراهيم سليمان الرقب، الحكومة الإلكترونية، (د.ط)، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٩.

٢. أبو بكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية الواقع والآفاق، ط١، مجموعة النيل العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٨.

٣. أسامة أبو الحسن مجاهد، الوسيط في قانون المعاملات الإلكترونية وفقاً لأحدث التشريعات في فرنسا– مصر– الأردن– دبي– البحرين "الكتاب الأول"، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٧.

٤. حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٤.

٥. داود عبد الرزاق الباز، الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، (د.ط)، منشأة المعارف بالإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٠.

٦. رحيمة الصغير ساعد نمديلي، العقد الإداري الإلكتروني "دراسة تحليلية مقارنة"، (د.ط)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٠.

٧. عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني، (د.ط)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

٨. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية "الحماية الجنائية والمعلوماتية لنظام الحكومة الإلكترونية"، ج٢، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٣.

٩. عبد الفتاح مراد، الحكومة الإلكترونية، (بدون دار وسنة نشر).

١٠. عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، (د.ط)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٨.

١١. علاء فرج طاهر، الحكومة الإلكترونية "بين النظرية والتطبيق"، (د.ط)، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.

١٢. علي عدنان الفيل، النظام القانوني للمعاملات الإلكترونية في الوطن العربي، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١١.
١٣. ماجد راغب الحلو، علم الإدارة ومبادئ الشريعة الإسلامية–الحكومة الإلكترونية، (د.ط)، منشأة المعارف، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٥.
١٤. محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠.
١٥. ناجح أحمد عبد الوهاب ، التطور الحديث للقانون الإداري في ظل نظام الحكومة الإلكترونية، (د.ط)، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٢.

ثالثاً– الرسائل والأبحاث العلمية:

١. بلقاسم حامدي، إبرام العقد الإلكتروني، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠١٥.٧
٢. حرز الله فؤاد حسن، الحكومة الإلكترونية في الجزائر "دراسة في إمكانية التطبيق"، مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيذر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٣.
٣. صفوان حمزة إبراهيم الهواري، الأحكام القانونية للعقود الإلكترونية "دراسة مقارنة"، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون التجاري، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٢.
٤. الطيب حسن عبد الله العوض، إبرام وتنفيذ العقد الإلكتروني "دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون، جامعة الرباط الوطني، السودان، ٢٠١٥.
٥. عبد العزيز فهد المغيره، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إجراءات العمل الإداري من وجهة نظر موظفي ديوان وزارة الداخلية السعودية، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠.

٦. عثمان زعل فارس المعايطة، الحكومة الإلكترونية وأثرها على المرافق العامة، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٠.
٧. عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري–قسنطينة–، ٢٠١٠.
٨. فارس كريم، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، أعدت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، ٢٠٠٨.
٩. احمد محمد احمد برقعان وورده احمد سعيد المحمدي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة حضرموت من وجهة نظر قياداتها الأكاديمية والإدارية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول في تقنية المعلومات والشبكات، جامعة الأندلس، للعلوم والتقنية، صنعاء، الجمهورية اليمنية، (١–٢) نوفمبر ٢٠١٦م.
١٠. ذبيح ميلود، الحكومة الإلكترونية مدخل للإصلاح الإداري في الجزائر، بحث منشور، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد٧، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ٢٠١٣.
١١. زينب عباس محسن، الإدارة الإلكترونية وأثرها في القرار الإداري، بحث منشور، مجلة كلية الحقوق– جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٤.
١٢. شعبان فرج، متطلبات إرساء الحكومة الإلكترونية في الجزائر:دراسة تجارب بعض الدول، بحث مقدم للملتقى العلمي الدولي الأول، (١٣–١٤) مايو ٢٠١٣م، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب–البليدة، الجزائر، ٢٠١٣.
١٣. عباس زبون عبيد العبودي، الإطار القانوني للحكومة الإلكترونية، بحث منشور، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالي، العراق، العدد الأول، ٢٠١٢.
١٤. ماجد راغب الحلو، الحكومة الإلكترونية والمرافق العامة، بحث قدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته أكاديمية شرطة دبي –مركز البحوث والدراسات حول "الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية"، المنعقد في الفترة (٢٦–٢٨)/٤/٢٠٠٣م، دبي، الإمارات العربية المتحدة، المنشور في العدد رقم (٤).